تاريخ التعديل: الاول من أغسطس 2023

INTERNATIONAL FLAVORS & FRAGRANCES INC.
الشركة الدولية للنكهات والعطور

شروط وأحكام البيع

إطار التطبيق. تخضع جميع مبيعات البضائع (والتى تشمل كذلك أي خدمات أو معلومات يقدمها البائع في شأن بيع هذه البضائع، مشار إليها مجتمعةً بـ**"البضائع"**) من قبل شركة النكهات والعطور الدولية " و/أو أية من الفروع التابعة لها (المشار إليها فردياً أو جماعياً، حسبما ينطبق ذلك، بـ**"البائع"**) إلى مشتري هذه البضائع (المشار إليه بـ**"المشتري"**) لهذه الشروط ومراعية لها (**"الشروط والأحكام"**) وعليه فان البائع يرفض بموجب هذه الشروط والأحكام أي شروط أ أخرى (بما فيها شروط وأحكام طلبات الشراء للمشتري) التي يعرضها المشتري أو التي قد يشترطها المشتري لأي طلب شراء أو التي قد يقوم المشتري بقصر قبول البائع عليها. **يكون قبول البائع بطلبات شراء المشتري و/أو أداء البائع المرتبط بهذه الطلبات للشراء مشروطة صراحةً على موافقة المشتري على هذه الشروط والأحكام. كما يرفض البائع بموجب هذه الشروط والأحكام أي وكافة الشروط الأخرى بصرف النظر عما إذا تم تفسير طلب شراء المشتري أو أي شروط أخرى بأنها عرض أو عرض مقابل أو غيره، أو عما إذا تم تفسير هذه الشروط الأخرى بأنها إضافات إلى هذه الشروط والأحكام أو كانت تختلف عنها. وبأقرب وقت ممكن بعد إستلام هذه الشروط والأحكام، ما لم يخطر المشتري البائع خطياً بأن المشتري لا يقبل بهذه الشروط والأحكام، فسيتم الإعتبار أن المشتري قد قبل بهذه الشروط والأحكام. وعلى الرغم من أي نص مخالف، سيعتبر قبول المشتري بهذه البضائع أو إستخدامه لها موافقة المشتري على هذه الشروط للبيع.** تعتبر هذه الشروط والأحكام جزءاً مشمولاً ضمن كل معاملة مبيعات البضائع بين المشتري والبائع. وإذا كان البائع والمشتري قد أبرما عقداً خطياً يسري بالتحديد على بيع بضائع محددة، ففي شأن هذه البضائع المحددة فقط، تسري شروط وأحكام هذا العقد إذا كانت الأمور مشمولة ضمن هذا العقد، وإذا كانت أي أمور غير مشمولة ضمن هذا العقد الخطي المبرم لكنها مشمولة ضمن هذه الشروط والأحكام، فتسري هذه الشروط والأحكام وتكون إضافات إلى هذا العقد الخطي إلى هذا الحد.

وثائق تأكيد الطلب. لن تكون طلبات المشتري للبضائع ملزمة للبائع إلا إذا قبل بها البائع عبر وثيقة خطية لتأكيد الطلب (مشار إليها بـ**"وثيقة تأكيد الطلب"**)، شرط أن في حال عدم إصدار البائع لوثيقة تأكيد طلب، فيعتبر قبول البائع قائماً عند مباشرة البائع بإنتاج البضائع المطلوبة.
السعر. يعتبر السعر والعملة المبينين على وثيقة تأكيد الطلب هما السعر والعملة المتفق عليهما بين المشتري والبائع لبيع البضائع. وفي حال التسليمات المتعددة أو المستقبلية، يكون السعر والعملة لهذه التسليمات خاضعين للتعديل من قبل البائع في أي وقت حسبما هو وارد في وثيقة (وثائق) تأكيد الطلب اللاحق المتعلق بهذه التسليمات المتعددة أو المستقبلية.

الفواتير والدفع. يحق للبائع أن يرسل فواتير للمشتري عند شحن البضائع أو في أي وقت بعد ذلك. ويلتزم المشتري بالدفع للبائع وفقاً لشروط الدفع المبينة في وثيقة تأكيد الطلب. ويجوز للبائع أن يفرض على المشتري فائدة على أي مبالغ غير مدفوعة في الوقت المحدد وفقاً لهذه الشروط للدفع، وذلك لغاية أقصى مبلغ فائدة يسمح به القانون المعمول به. وسيتم دفع كافة المبالغ بدون مقاصة أو مقتطعات أو مطالبات مقابلة. ويلتزم المشتري

بالتعويض فوراً للبائع عن كافة التكاليف والنفقات (التي تشمل ولا تقتصر على أتعاب المحاماة المعقولة وأتعاب الخبراء وغيرها من الرسوم القانونية) التي يتكبدها البائع في شأن تحصيل أي مبالغ غير مدفوعة في الوقت المحدد وفقاً لهذه الشروط للدفع.

الضرائب.

ما لم يتفق البائع والمشتري صراحةً على خلاف ذلك كتابيًا ، (1) لا يشمل سعر البائع للبضائع أي ضرائب أو رسوم أو رسوم أو ضريبة أو رسوم سارية (بما في ذلك ضرائب القيمة المضافة) في أي ولاية قضائية فيما يتعلق بالسلع أو تسليمها ، و (2) يكون المشتري مسؤولاً عن دفع جميع هذه الضرائب (باستثناء ضرائب الدخل المستحقة على البائع على حساب بيع البضائع) أو الرسوم أو الضرائب أو الرسوم (بما في ذلك ضرائب القيمة المضافة) التي يجوز للبائع أن يُطلب منك الدفع إلى أي سلطة (وطنية أو حكومية أو محلية) عند بيع البضائع أو إنتاجها أو نقلها.

شروط التسليم. يلتزم البائع بتسليم البضائع وفقاً لشروط التسليم وفي مكان التسليم المبينين في وثيقة تأكيد الطلب أو غير ذلك مما يزوده البائع خطياً للمشتري.

تاريخ التسليم. يلتزم البائع ببذل الجهود المعقولة تجارياً لتسليم البضائع في تاريخ التسليم المتوقع المبين في وثيقة تأكيد الطلب، ويوافق المشترى على أن تاريخ التسليم هو مجرد تاريخ تقديري وعليه فان المشترى قد وافق على أن لا يكون البائع مسؤلا عن أي خسارة يتكبدها المشتري في حال تأخير في التسليم. وفي حال عدم ذكر أي تاريخ تسليم على وثيقة تأكيد الطلب، يتم تسليم البضائع في الوقت الذي يراه البائع ملائماً.

نقل الملكية والمجازفة بخسارة البضائع. تنتقل تبعة مخاطر البضائع من البائع الى المشترى وقت التسليم وفقاً لشروط التسليم السارية الواردة في وثيقة تأكيد الطلب، حيث تنتقل عند ذلك ملكية البضائع أيضاً إلى المشتري، ومع ذلك, وبغض النظر عما سبق, فان البضائع التى تم رفض تسليمها لحين الدفع من قبل المشترى و / أو البضائع التي رفض المشتري تسليمها بشكل خاطئ أو لم يقبلها المشتري يجب أن يحتفظ بها ويخزنها البائع على مسؤولية ونفقة المشتري وحده فقط.

تعليق وإنهاء وثائق تأكيد الطلب. يحق للبائع (أولاً) التوقف بموجب إخطار خطي للمشتري عن أي أداء إضافي لعملية بيع أو تسليم واردة في وثيقة تأكيد طلب، و/أو (ثانياً) المطالبة بإعادة وإسترداد ملكية أي بضائع مسلمة لم يتم دفع مقابلها في الوقت المناسب (والمطالبة بدفع/التعويض عن كافة التكاليف المتعلقة بإسترداد البضائع)، و/أو (ثالثاً) إنهاء أي طلب شراء وما يرتبط به من وثيقة تأكيد طلب، مع عدم الإخلال بحقه في المطالبة بتعويضات بديلة أو إضافية، إذا (أ) أخل المشتري بأي من إلتزاماته للبائع، خصوصاً إذا كانت أي دفعة مستحقة من المشتري واجبة الدفع أو إذا كان البائع يعتقد بشكل معقول أن المشتري عاجز أو سيكون عاجزاً عن تلبية إلتزاماته بموجب وثيقة تأكيد الطلب وتخلف المشتري عن تقديم ما يكفي من الضمان لأداء إلتزاماته بموجب هذه الوثيقة لتأكيد الطلب، أو (ب) كانت أي من ممتلكات المشتري محجوزة أو إذا أصبح المشتري في حالة إعسار أو غير قادر على الإيفاء بديونه، أو دخل مرحلة التصفية (لغير هدف إعادة التنظيم)، أو أي مرافعة إفلاس مرفوعة من المشتري أو ضده، أو إذا تم تعيين حارس قضائي أو مدير لكامل أو جزء كبير من ممتلكات

المشتري أو قام المشتري بأي تنازل لمنفعة دائنيه. فى حالة حدوث أحد الأحداث المشار إليها في هذه الفقرة، ستصبح كافة مطالبات البائع من المشتري ,على أي أساس كان, مستحقة الدفع فوراً بما في ذلك التكاليف والنفقات المباشرة التي تكبدها البائع.

الكفالات. يكفل البائع أن تكون البضائع مطابقة للمواصفات المعيارية للبائع أو الوصف المعياري لمنتجات البضائع والساري وقت الشحن، أو أي مواصفات أخرى يكون قد تم الإتفاق عليها بين البائع والمشتري في وثيقة خطية موقعة تكون سارية وقت الشحن (إن وجد)، شرط أن يقر المشتري بأن البضائع قد تكون (أو قد تكون مؤلفة من) مواد بيولوجية (تشمل أنزيمات وجراثيم حية) وبحيث أن (أولاً) الامتثال للمواصفات (مثل عدد الخلايا و/أو الفعالية و/أو النقاوة و/أو مستويات النشاط) قد يختلف من دفعة إلى أخرى، و(ثانياً) أي مواصفة قد تكون مبينة على شكل سلسلة أو مجموع للبضائع (أي ليس لأي مكون فردي)، و(ثالثاً) البائع لن يكون مخلاً بالكفالة إذا فشلت البضائع فى تلبية المواصفات نتيجة شحن أو تناول أو تخزين أو إستخدام البضائع بعدما تخرج البضائع عن سيطرة البائع. وما عدا غير ذلك من المتفق عليه بين البائع والمشتري في وثيقة خطية موقعة، يحتفظ البائع بحق إجراء تغييرات على مواصفات البضائع و/أو عمليات معالجتها و/أو مواقع صنع البضائع بدون إخطار للمشتري ولا موافقة منه. **يرفض البائع بموجب ذلك ويرفض أي وكافة الكفالات الأخرى الصريحة أو الضمنية المتعلقة بالبضائع والتي تشمل ولا تقتصر على أي كفالة ملاءمة لأي غرض أو صلاحية تسويق أو عدم إنتهاك.**

عملية الفحص؛ الإدعاءات بعدم مطابقة البضائع. يجب على المشتري فوراً فحص البضائع للتأكد من مطابقتها للمواصفات. ويجب تقديم كافة إدعاءات المشتري التي تشمل ولا تقتصر على الإدعاءات بالإخلال بالكفالة أو بالنقص خطياً بحيث تصف بدقة طبيعة الإدعاء ومدى أي أضرار مزعومة تكبدها المشتري نتيجة ذلك وبحيث يستلمها البائع في غضون عشرة (10) أيام عمل بعد إستلام المشتري للبضائع. ويتم إلى الأبد حظر وإسقاط وإبطال الإدعاءات غير المقدمة في الوقت المناسب حسبما هو مبين أعلاه وكافة الإدعاءات المقدمة بعد إعادة المشتري لبيع البضائع أو خضوعها بأي شكل من الأشكال لأي معالجة أو دمج أو مزج أو ضم داخل منتج آخر أو معه. وعلى الرغم من المذكور آنفاً، يجب إخطار البائع فوراً بأي أضرار ظاهرة بسبب النقل، وذلك عند تسليم البضائع. وفي حال الإثبات حسب الأصول لعدم إمتثال البضائع، يلتزم البائع حسب تقديره منفردا بإستبدال أو إصلاح هذه البضائع غير المطابقة على حسابه الخاص، أو إسترجاع القيمة المدفوعة مقابلها للمشتري، على أن يتم إثبات عدم الإمتثال في كل حالة. ولا يجوز إعادة البضائع بدون موافقة خطية مسبقة من البائع.

حدود المسؤولية. إن المسؤولية الإجمالية التي تقع على البائع تجاه المشتري عن كافة الأضرار الناشئة من أي وكافة الدعاوى المتعلقة بأي إخلال في هذه الإتفاقية أو عدم تسليم أي بضائع أو تزويد أي بضائع، لن تتجاوز في أي حال من الأحوال مجموع القيمة المدفوعة من المشتري إلى البائع مقابل البضائع المحددة التي تتم المطالبة بالتعويض عن أضرارها، وذلك بصرف النظر عما إذا كان شكل الإجراء مبنياً على عقد أو مسؤولية مدنية غير تعاقدية (بما فيها الإهمال) أو مسؤولية مطلقة أو غيرها. ولن يتم السماح بأي مطالبة مقابل بضائع تمت معالجتها أو مزجها بأي طريقة بأي منتج طرف ثالث. ولن يتم السماح بفرض أي رسوم أو مصاريف مترتبة على أي مطالبات إلا بموافقة مسبقة من ممثل معتمد للبائع. وبالإضافة إلى ذلك، وإلى أقصى حد يسمح به القانون المعمول به، يتنازل المشتري عن أي مطالبة بتعويضات عن أضرار غير مباشرة أو تبعية أو استتباعية أو جزائية أو مثالية أو مضاعفة، أو أرباح مفقودة أو إيرادات مفقودة أو خسارة سمعة

تجارية (في كل حالة، بصرف النظر عما إذا كانت مصنفة بالأضرار المباشرة أو الغير مباشرة ("الاستتباعية")) **ناتجة من أو متعلقة بأي إخلال في هذه الإتفاقية أو عدم تسليم أي بضائع أو تزويد أي بضائع. وإلى حد ما يسمح به القانون المعمول به، يسقط ويتنازل المشتري ويوافق على عدم رفع أي دعاوى غير تعاقدية ناشئة بموجب قانون الدولة ومتعلقة بأي إخلال بهذه الإتفاقية أو عدم تسليم أي بضائع أو تزويد أي بضائع، وتعتبر هذه الشروط والأحكام شاملة لهذا النص، وذلك حسبما قد يكون إلزامياً لتنفيذ مثل هذا الإسقاط.**

المعلومات؛ المنتجات النهائية للمشتري. يجوز للبائع أن يزود المشتري بمعلومات متعلقة بإستخدامات البضائع في منتج المشتري. وفي ما يخص مثل هذه الحالات، يقر المشتري بأن البائع ليس مسؤولاً على الإطلاق عن إستخدام المشتري للبضائع ولا عن تسويق المشتري أو بيعه لمنتجاته النهائية. ويقر المشتري بأنه يتعذر على البائع توقع كافة الظروف التي قد يتم فيها إستخدام البضائع، لذا يوافق المشتري على إجراء ما يخصه من إختبارات لتحديد سلامة وملاءمة البضائع لما يضعه المشتري من أهداف. وبدون حصر المذكور آنفاً، يجوز للبائع أن يزود المشتري بنسخ من البيانات المتعلقة بالبضائع (أو المواد فيها) و/أو أن يرشده إليها لمساعدة المشتري على تحديد و/أو تقديم مطالب متعلقة بالمنتجات النهائية للمشتري. وعلى الرغم من أن البائع قد يقدم مثل هذه البيانات من وقت لآخر، إلا أن المشتري يفهم ويوافق على (أولاً) أن البائع لا يقدم أي كفالات صريحة ولا ضمنية (سواء في هذه الشروط والأحكام أو في أي وثيقة أو مراسلة خطية أخرى مزودة للمشتري ومرتبطة بالمعاملات المزمعة بموجبها) في شأن هذه البيانات، و(ثانياً) أن المشتري يتحمل كافة المخاطر المرتبطة بأي إستخدام لهذه البيانات، و(ثالثاً) أن المشتري هو المسؤول الوحيد عن تقييم هذه البيانات وتحديد مشروعية أي إدعاءات (بما في ذلك الإدعاءات العامة للتسويق والصحة والعلاج والكفاءة وأي إدعاءات أخرى) في ما يتعلق بالمنتجات النهائية للمشتري، و(رابعاً) أن المشتري يعفي بموجب ذلك ويبرئ إلى الأبد البائع من أي وكافة المسؤوليات أياً كانت والمتعلقة بتزويد أو إستخدام هذه البيانات، و(خامساً) أن المشتري يلتزم بالتعامل مع كافة هذه البيانات وكأنها معلومات سرية للبائع ويمتنع عن كشف هذه المعلومات لأي طرف ثالث بدون موافقة خطية مسبقة من البائع، و(سادساً) أن المشتري يوافق على التعويض للبائع وإبراء ذمته من أي وكافة الخسائر والتكاليف (التي تشمل ولا تقتصر على أتعاب المحاماة المعقولة) والدعاوى الناشئة من أو المرتبطة بتسويق وبيع منتجات المشتري النهائية.

الامتناع عن إعادة البيع أو غيرها من عمليات تزويد البضائع. يمتنع المشتري عن إعادة البيع لأي طرف ثالث أو تزويده بنحو آخر (عبر عينات أو غيرها) ببضائع تم شراؤها من البائع بموجب هذه الشروط والأحكام بدون موافقة خطية صريحة مسبقة من البائع. وعلى الرغم من أي نص مخالف، يحق للبائع إنهاء أي طلب شراء بموجب إخطار للمشتري إذا إنتهك المشتري إلتزامه بموجب هذه الفقرة.

السرية. تكون كافة المعلومات والمواد (بما فيها البضائع أو شروط أي وثيقة تأكيد طلب أو غير ذلك من التدابير أو المستندات المتعلقة بالبضائع) التي يقدمها البائع للمشتري سرية ولا يجوز للمشتري أن يكشف عنها لأي أطراف ثالثة (غير الفروع التابعة للمشتري)، أو أن يستخدمها المشتري أو الفروع التابعة له لأي غرض غير شراء و/أو إستخدام البضائع وفقاً لهذه الشروط والأحكام، وذلك بدون موافقة خطية مسبقة من البائع.

الملكية الفكرية. تكون كافة حقوق الملكية الفكرية الناشئة من أو المرتبطة بالبضائع ملكية حصرية للبائع. ولن يعطى بيع البضائع للمشتري سواء كان ذلك ضمناً أو غير ذلك، أي ترخيص أو غيره من الحقوق بموجب أي

حق ملكية فكرية متعلقة بالبضائع، ويتحمل المشتري صراحةً كافة مخاطر أي إنتهاك للملكية الفكرية بسبب إستخدام البضائع، سواء كان ذلك فردياً أو مقترناً بمواد أخرى أو في أي عملية معالجة.

الإمتناع عن التحليل. ما لم يكن البائع قد أعطى موافقته الخطية المسبقة، فإن المشتري يلتزم بالإمتناع عن إجراء مباشر أو غير مباشر لأي تحليل للبضائع بحثاً عن مكوناتها الكيميائية أو هيكلها، أو عن أي إستنساخ لهذه البضائع لأي غرض من الأغراض. وعلاوةً على ذلك، يمتنع المشتري عن اجراء اية هندسة عكسية أو إعادة إنتاج أو محاولة تحديد مصدر البضائع التي يزودها البائع.

القوة القاهرة. لن تنشأ أي مسؤولية من تأخير في أداء أو عدم أداء البائع بسبب ظروف خارجة عن سيطرته المعقولة والتي تشمل ولا تقتصر على أعمال القضاء والقدر، و/أو الكوارث الطبيعية، و/أو الحرائق، و/أو الفيضانات، و/أو الزلازل، و/أو الجائحات، و/أو الأوبئة، و/أو الإنفجارات، و/أو أعمال الشغب، و/أو الحروب، و/أو الإرهاب، و/أو الإضطرابات الأهلية، و/أو مخاطر البحر، و/أو الإضطرابات العمالية (مثل الإضرابات أو أعمال التباطؤ أو أعمال التخريب)، و/أو تعطيلات الآلات، و/أو الإجراءات التي تتخذها أو لا تتخذها الحكومة أو محظوراتها، و/أو حالات النقص في المواد الأولية أو الخدمات العامة، و/أو التأخير في التسليم أو العيوب في البضائع التي يزودها موردو البائع أو مقاولوه من الباطن، و/أو حالات توقف حركات السير. وإذا تعذر على البائع تزويد كامل طلب البضائع لأي سبب يشمل ولا يقتصر على حالات القوة القاهرة الموصوفة أعلاه، فيجوز للبائع أن يوزع موارده المتوفرة على أي أو جميع المشترين، وكذلك على دوائر وأقسام البائع، على أساس ما قد يراه عادلاً وممكناً، وذلك بدون مسؤولية عن أي تخلف عن الأداء الذي قد ينشأ منه.

الخصوصية. في إطار هذه المعاملة، يجوز للبائع أن يجمع ويستخدم ويكشف عن معلومات شخصية عن المشتري، بما في ذلك إسم الشركة، وعنوانها، ومعلوماتها المصرفية والائتمانية، وكذلك الإسم ورقم الهاتف والعنوان الإلكتروني وغيره من تفاصيل الإتصال بأشخاص طبيعيين ضمن مؤسسة المشتري ومقاولي المشتري. ويجوز للبائع أن يتقاسم معلومات شخصية مع الفروع التابعة له وأطراف ثالثة مختارة عالمياً من أجل إتمام المعاملة وحسبما هو موصوف في بيان خصوصية البائع على: https://www.iff.com/privacy.

الامتثال للقوانين. يوافق المشتري على أن يتحمل مسؤولية الامتثال لكافة القوانين والإنظمة المعمول بها والمتعلقة بالبضائع بما فيها, ليس حصرا, كل القوانين والتشريعات المتعلقة بمكافحة الفساد, الرشوة و غسيل الاموال وعلى وجه التحديد يتعهد المشتري بأن جميع الاموال المستخدمة لدفع ثمن البضائع سوف تكون قانونية وليست من أنشطة غير مشروعة حسب تعريف قوانين محاربة غسيل الاموال المعمول بها..

قوانين التحكم فى التجارة : يخضع المشتري والبائع والشركات التي تتبع لهما وكذلك ممثليهم والوكلاء والعملاء يخضعون لقوانين التحكم فى التجارة فى كل البلدان التى يمارسون فيها أعمالهم. يلتزم البائع بإمتثاله الكامل بقوانين التحكم فى التجارة. يجب على المشتري والبائع وفى جميع الاوقات الامتثال لكافة قوانين التحكم فى التجارة الدولية السارية عليهم.

قوانين التحكم فى التجارة: يعني جميع القوانين واللوائح المعمول بها المتعلقة بالتحكم فى التجارة الدولية بما فى ذلك على سبيل المثال لا الحصر تلك المتعلقة بالتحكم فى الاستيراد أو النقل أو التصدير أو القيود أو العقوبات التجارية أو الاقتصادية والتراخيص دفع الرسوم , أو قوانين مكافحة المقاطعة أو تقييد أو تنظيم (1) الانشطة التجارية مع بعض البلدان أو الاشخاص او الكيانات (2) نقل البضائع أو إستخدامها النهائى, التكنلوجيا أو البيانات التقنية عبر الحدود أو, (3) المشاركة أو التعاون فى مقاطعة دولية

متفرقات. لا يعتبر تخلف البائع أو المشتري عن إنفاذ أي حق قد يكون لديه في أي حالة إسقاطاً لأي حق قد يكون لديه في أي حالات أخرى. ويجوز للبائع أن يعدل أو يغير هذه الشروط والأحكام في أي وقت. وكلما كان ذلك ممكناً، يتم تفسير كل نص من هذه الشروط والأحكام بحيث يكون نافذاً وصالحاً بموجب القانون المعمول به. ولن يتم إبطال هذه الشروط والأحكام لمجرد قرار تصدره أي محكمة مختصة بعدم قابلية تنفيذ واحد أو أكثر من فقرات أو بنود هذه الشروط والأحكام، ويتم إنفاذ قرار هذه المحكمة بحيث يقتصر إلى حد ممكن على الفقرات أو البنود المعتبرة غير قابلة للتنفيذ.

التفرغ عن الحقوق. لن يتفرغ المشتري عن حقوقه أو يفوض أداءه بموجب هذه الشروط والأحكام بدون موافقة خطية مسبقة من البائع.

النسخة الإنجليزية. تسود النسخة الإنجليزية لهذه الشروط والأحكام على أي ترجمة.

القوانين المعمول بها والإختصاص القضائي. تخضع هذه الشروط والأحكام وتفسر وفقاً للقوانين المحاكم المختصة حيث يقع المقر الرئيسي لأعمال البائع الذي أصدر وثيقة تأكيد الطلب، وذلك بدون مراعاة مبادئ تضارب قوانينه. ويكون تطبيق "اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بعقود البيع الدولي للبضائع"، حسب تعديلها، مستبعد صراحةً. ويجب رفع أي دعاوى أو قضايا أو مرافعات قد يرفعها المشتري أو البائع حصرياً أمام المحاكم ذات الاختصاص القضائي في المقر الرئيسي لأعمال البائع الذي أصدر وثيقة تأكيد الطلب.